

سياسة الرقابة الداخلية وآليات الإشراف والمتابعة مؤسسة عبد الله رقيب الرمال لوالديه الأهلية

مقدمة:

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في مؤسسة عبد الله بن ركيب الرمال لوالدية الأهلية، حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها أن تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لتتجنب مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في المؤسسة، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

البيان:

أولاً: الرقابة:

أ- التقارير الإدارية:

إن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء في المؤسسة، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الأمناء لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح أي انحراف محتمل واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه التقارير بصفة دورية وبانتظام، ويجب إعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين واللجان للمدير التنفيذي بصفة: يومية، أو أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من المشروع الجاري تنفيذه، أو بعد انتهاء المشروع حسب طبيعته.

تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من المدير التنفيذي إلى مجلس الأمناء وتتضمن أنشطة اللجان والانجازات المتعددة.

تقارير الفحص: وتكون لتحليل الظروف السابقة واللاحقة لمشروع تعتزم المؤسسة تنفيذه لتساعد المدير التنفيذي على التصرف السليم في تنفيذ القرارات.

تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل رؤساء اللجان عن أعضائها، ومن قبل المدير التنفيذي عن اللجان والعاملين بالمؤسسة، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع المدير التنفيذي والعاملين معهم... وغيرها من المعايير الواضحة والمناسبة لطبيعة نشاطات واختصاص المؤسسة.

المذكرات والرسائل الورقية والإلكترونية المتبادلة: وتكون بين العاملين والمدير التنفيذي، وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة المؤسسة على جميع العاملين واللجان الذين يعملون تحت إدارة وإشراف المؤسسة وبموجبها يجب عليهم الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها وتحصيل توقعاتهم عليها.